# الأسس البديلة لقرارات تسعير البترول الخام في السوق العالمية

د. محمد صديق عفيفي*

## القسم الاول

## الهدف من البحث

كان عام ١٩٧٣ عام تحول كبير في صناعة البترول العالمية ، حيث بادرت الدول المصدرة للبترول الى استرداد حقها السيادي في تحديد الاسعار التي تبيع بها بترولها المصدر الى الاسواق العالمية ، دون الرجوع الى الشركات البترولية العالمية العاملة في الصناعة ، وذلك ضمن تحرك موحد في اطار منظمة الدول المصدرة للبترول ( أوبك ) ، وقد تمكنت الدول المصدرة من خلال وحدتها حول قضية الاسعار أن تفرض مستوى عادلا جديدا للاسعار أعلى بعدة مرات عن المستوى السائد حتى اكتوبر ١٩٧٣ .

اثار هذا التحرك مجموعة من ردود الفعل المعارضة من جانب الدول المستهلكة للبترول خصوصا من مجموعة الدول الصناعية المتقدمة ( الولايات المتحدة ، اوروبا الغربية ، اليابان ) وهي الاسواق الرئيسية لبترول الاوبك ، وثار جدل كبير حول الاثار الضارة التي يمكن أن يرتبها رفع الاسعار بهذه النسب المرتفعة وبتلك الصورة المفاجئة ، كما ثار جدل كبير حول الاساس السليم لتسعير البترول الخام في السوق العالمية ، وانقسم اصحاب الرأي الى فريقين أساسيين : فريق الدول المصدرة للبترول ولهم موقف موحد ، وفريق الدول المستهلكة للبترول ولهم رأي شبه موحد ، واستمرت المواجهة بين الفريقين حول قضية الاسعار خلال السنوات الثلاث التالية لتحولات عام ١٩٧٣ ، مع انشغال كل فريق بتقديم المبررات المؤيدة لوجهة نظره .

في ديسمبر ١٩٧٦ حدث تطور جديد وهام في مناظرة الاسعار العالمية للبترول الخام ، حيث انعقد المؤتمر الوزاري لمنظمة الدول المصدرة للبترول للنظر في رفع الاسعار ، ولم تتمكن الدول المصدرة من التوصل الى قرار موحد — كما

---

* انظر : م.د.خ.ج.ع. العدد ٨، ١٩٧٦ ، ص ٨١.

كان عهدها في السنوات الماضية ـ وانما خرج المؤتمر بقرارين : الاول برفع السعر بنسبة ١٥٪ على مرحلتين في ١٩٧٧/١/١ وفي ٧٧/٧/١ ، وأيدت ذلك احدى عشر دولة ، والثاني برفع السعر بنسبة ٥٪ فقط اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ وأيدت ذلك المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية .

معنى ذلك أن الخلاف حول أسس تسعير البترول لم يعد بين الدول المصدرة والدولة المستهلكة فقط كمجموعتين متعارضتين ، وانما امتد الخلاف أيضا الى داخل صفوف الدول المصدرة نفسها فلم تستطع هي الاتفاق على أساس موحد للتسعير .

ترتيبا على هذا فقد أصبح التوصل الى أساس او مجموعة من الاسس المنطقية التي يتحدد تبعا لها سعر البترول الخام في السوق العالمية أكثر الحاحا ، وهذا البحث مكرس نحو هذه الغاية ، غاية اقتراح الاسس التي يمكن ان تنطلق منها استراتيجية تسعير البترول الخام في السوق العالمية وفيما يلي نحاول تمييز وتحديد مجموعة من الاسس التي يمكن الاستناد اليها في رسم استراتيجية تسعير البترول الخام في السوق العالمية مستقبلا .

## القسم الثاني ـ الاسس البديلة لتسعير البترول الخام في السوق العالمية

يجب في أي مناقشة علمية لاسس تسعير منتج معين أن يبدأ الباحث بتحليل خصائص الصناعة والسوق كمحيط حاكم لسياسات التسعير بهدف استخلاص العوامل الاساسية المؤثرة في السعر وتمهيدا للانتقال الى اقتراح الاسس البديلة للتسعير ، على اننا نرى ان مثل هذه المعالجة لا تفترض بالضرورة وجوب عرض نتيجة البحث بنفس التسلسل ( أي تحليل الخصائص ثم استخلاص العوامل ثم اقتراح الاسس ) ، وانما هذه المعالجة تمثل منهجا لتفكير الباحث وليست اصلح أساليب عرض النتائج لانها اولا ستتضمن تكرارا غير مفيد ، وثانيا ستعزل المحددات عن الاسس ، وثالثا تتجاهل توافر قدر غير يسير من المعرفة المسبقة لدى القاريء هو بغير حاجة الى تكرارها ، وعلى ذلك فاننا نفضل ان ندخل مباشرة الى طرح الاسس البديلة للتسعير ، على أن تتم مناقشة الخصائص والعوامل بقدر احتياجات التحليل .

يمكن أيضا في عرض نتائج البحث في أسس تسعير البترول الخام ان نفرق بين حالتين بديلتين :

**الاولى** هي حالة التحديد التكتلي للسعر ، حيث تقوم مجموعة الدول المنتجة بتحديد سعر موحد تتفق جميعا على البيع به ، **والثانية** هي حالة التحديد

الانفرادي للسعر ، حيث تقوم كلّ دولة بتحديد السعر الذي تبيع به مستقلة عن الدول الاخرى ، (١) غير أن هذه التفرقة غير ملحة في تحليلنا لعدة اسباب : (أ) ان هناك بالفعل في اغلب الحالات ممارسة تكتلية لتسعير البترول الخام في الماضي والحاضر ، ( ب ) انه حتى في حالة التحديد الانفرادي للسعر فتميز السوق بخاصية احتكار القلة يفرض نوعا من التنسيق الضمني او الصريح حول السعر، و ( ج ) اننا نعالج القضية من وجهة نظر منظمة الاوبك بالدرجة الاولى ، وهي عبارة عن تكتل يهتم كأولوية اولى بتحديد سعر موحد لبيع البترول الخام . وعلى ذلك فسوف نتجاهل في تحليلنا هذه التفرقة كمنهج وان كنا سنأخذها في الحسبان لدى التحليل .

يبقى أن نميز ماهية قرارات التسعير — وليس قرار التسعير — لان المطلوب ليس قرارا واحدا ، وانما عدة قرارات ، وتجاهل هذه الحقيقة ، يجعل اغلب التحليلات السابقة التي طرحها الباحثون يتسم بالغموض والتداخل . اننا في الواقع بحاجة الى اربعة قرارات اساسية :

**الاول** قرار يتعلق بتحديد السعر الاساسي الابتدائي للخام القياسي . (٢)
**الثاني** قرار ( او بالاحرى عدة قرارات ) بتحديد فروق السعر النسبية (٣) باختلاف انواع الخامات ومصادرها ، وبالتالي يتحدد السعر الاساسي الابتدائي لكل من الخامات الاخرى .

**الثالث** قرار ( أو عدة قرارات ) بتكييف السعر الاساسي طبقا لعوامل اضافية كالمؤثرات السياسية او غيرها .

**الرابع** قرار ( أو بالاحرى سلسلة من القرارات المتتابعة ) بتصحيح السعر في تواريخ لاحقة ضمن اطار المراجعة العربية (٤) .

واذا كنا نسعى الى تحليل علمي لاسس التسعير ، فيجب ان نميز بين هذه الانواع الاربعة من القرارات ، فالاسس والمداخل مختلفة في كل حالة عن الحالات الاخرى ، وهذا ما ننوي ان نفعله في التحليل الحالي .

## اولا — اسس قرار تحديد السعر الاساسي الابتدائي للخام القياسي

لما كانت الخامات البترولية المتاحة للتداول في السوق العالمية تتفاوت كثيرا حسب نوعيتها ومصدرها . وبالتالي تتفاوت تكاليف تصنيعها ومدى جاذبيتها والتكاليف المترتبة عليها في صيانة معامل التكرير ، وتكاليف نقلها ، فاننا في الواقع

نكون بحاجة الى عدة أسعار — وليس سعرا واحدا — يخص كل منها خاما معينا ، ولتحقيق ذلك فلا بد أن نبدأ أولا باختيار خام معين نعتبره خاما مرجعيا او قياسيا ونحدد سعرا له ، ثم نكيف ذلك السعر بالنسبة للخامات الاخرى ، وهذا ما جرى عليه العرف في الصناعة في الواقع وان يكن بدرجات متفاوته ، وقد اكتسب الخام العربي الخفيف ( السعودية ) مكانة الخام القياسي منذ مدة طويلة ، وبالتالي تصبح القضية الاولى في مشكلة التسعير هي تحديد السعر الاساسي الابتدائي لهذا الخام القياسي ( ثم ننتقل في مجموعة القرارات التالية الى قضية تكييف ذلك السعر الاساسي الابتدائي ) .

اهتم علماء الاقتصاد والمحاسبة والتسويق كثيرا بقضية السعر الاساسي ، ومراجعة جهودهم تمدنا بحصيلة لا بأس بها فيما يتعلق بالاسس البديلة الممكن والجاري استخدامها بالفعل في الحياة العملية في مختلف الصناعات والاسواق ، واستنادا الى مراجعة الفكر الاقتصادي والمحاسبي والتسويقي يمكن أن نطرح ونقيم ، الاسس البديلة التالية :

**١ — التسعير على اساس الكلفة :**

تلعب التكاليف دورا رئيسيا في تسعير كافة المنتجات ، وان لم يكن الدور الحاسم ، بمعنى ان التكلفة تعد احد العوامل المؤثرة في السعر والتسعير على اساس التكلفة يبدأ بتحديد تكلفة الانتاج وتكلفة التسويق ويضاف الى ذلك المصروفات الادارية لنصل الى التكلفة الاجمالية التي يضاف اليها هامش ربح محدد لنصل الى السعر الذي يجرى البيع به ، وعلى ذلك يكون :

السعر = تكلفة الانتاج + تكلفة التسويق + المصروفات الادارية + الربح المطلوب .

وبصرف النظر عن الانتقادات الكثيرة ( ٥ ) الموجهة الى هذه الطريقة ، تلك الانتقادات التي ادت الى ظهور فكرة التسعير على اساس التكلفة الاضافية او التكلفة التحويلية للتغلب على صعوبات تحميل عناصر التكلفة غير المباشرة او الثابتة ، وبصرف النظر أيضا عن رفض الفكر التسويقي الحديث لهذا المدخل التكاليفي في التسعير ، باعتبار أن نقطة البداية في التسعير يجب أن تكون السعر الذي يقبله السوق ، بصرف النظر عن ذلك كله فان هذه الطريقة لا تصلح بالاساس في تسعير البترول الخام ، الا ان يعاد النظر في مفهوم التكلفة بشكل جذري .

فالبترول الخام ليس سلعة عادية كالسيارات أو الخبز او غيرهما ، وانما هو يختلف عن غيره من السلع في أنه مورد ناضب (٦) ، ويترتب على هذه الحقيقة اننا في البترول نبيع سلعة لا يمكن احلالها ، او نحن نستنفذ ثروة غير

متجددة ، وبالتالي فلا يصح في حساب تكلفتها أن نقتصر على تكاليف الانتاج والتسويق وملحقاتهما ، وانما يجب ان نبني مفهوما موسعا للتكلفة ، ويصلح لهذا الغرض مفهوم التكلفة الاجتماعية (٧) ، وهو مفهوم موسع يشمل كل التكاليف المباشرة وغير المباشرة ، قصيرة الاجل وطويلة الاجل الناجمة عن استنزاف جزء من ثروة الدولة ، وعلى ذلك عند احتساب التكاليف لاغراض تسعير البترول يصلح ان نأخذ بفكرة القيمة الذاتية (٨) للبترول لتقدير التكلفة بمفهومها الموسع الذي نقترحه .

وهذه ليست فكرة جديدة تماما على الصناعة البترولية ، فالمعروف أن شركات الامتياز كانت ، وما تزال حيث توجد امتيازات تدفع للحكومات المضيفة « اتاوة » عن كل برميل تستخرجه من ابارها ، واستخدام لفظ « الاتاوة » بايماءاته الغريبة هو سوء تعبير عن بند هام من التكلفة ، هو ذلك الذي نتحدث عنه ، اي تكاليف استنزاف جزء من الثروة غير المتجددة او مقابل الجزء من رأس مال الدولة المتمثل في مواردها الناضبة والذي جرى انضابه باستخراج برميل من البترول . ان المطلوب من المحاسبين أن يبحثوا في قواميسهم ونظرياتهم لتطوير مفهوم جديد « لتكلفة الاستنزاف » يضاف كبند في قائمة التكاليف الكلية لانتاج وتسويق برميل من البترول ، ونحن نعلم مسبقا صعوبات القياس ، وان الامر سيتطلب خروجا من اطار محاسبة التكاليف التقليدية ، ولكن تطوير مثل هذا المفهوم ضروري اولا من أجل نبذ لفظ ومفهوم « الاتاوة » ، وثانيا لتحقيق حساب دقيق لتكاليف برميل البترول الخام .

على انه مع ادراك اننا لم نتوصل بعد الى أساليب محددة ومقبولة لحساب تكاليف الاستنزاف ، اضافة الى الصعوبات المعتادة في حساب بنود التكلفة التقليدية نتيجة مشكلات التخصص المعروفة بشأن مصاريف التنقيب مثلا او بعض التكاليف المشتركة الاخرى او نتيجة صعوبة تقييم المنتجات الفرعية ، يصبح استخدام مدخل التكلفة كأساس للتسعير مجرد مدخل نظري أو فكري غير قابل للترجمة عمليا في ارقام محددة مقبولة من مختلف الاطراف .

## ٢ ــ التسعير على أساس قدرة السوق :

يفضل منظرو التسويق أن تكون نقطة البداية في قرار التسعير هي ما يمكن للسوق ان يتحمله (٩) ، باعتبار أن المشتري لا يهمه كم تكلفنا بقدر ما يهمه قيمة السلعة في نظره وقدرته على دفع تلك القيمة ، وذلك اذ يتخذ قرار الشراء ، وطبقا لذلك تكون التكلفة عاملا مقيدا وليس حاكما للسعر .

ويجرنا هذا المدخل الى ثلاثة امور اساسية : منفعة السلعة ( وهي في حالتنا البترول الخام ) ومرونة الطلب ( خاصة بالنسبة لخصائص البترول

الخام ) ومستوى الدخول ( وهنا نتحدث عن دخول الدول اساسا وليس الافراد ) ، ومعروف أن البترول الخام مادة استراتيجية تجرى في شرايين المدنية الحديثة،ويصعب الاستغناء عنها ، ومنفعتها بالتالي كبيرة للغاية ،ولكن تلك المعرفة لا تمدنا برقم محدد يسترشد به في التسعير . وحسابات المنفعة طبقا للنظريات الاقتصادية يشوبها الكثير من القصور عند التطبيق العملي بسبب غياب المعلومات اللازمة ( او قصور المعلومات المتوفرة ) لبناء النماذج الضرورية لحساب المنفعة .

أما عن مرونة الطلب فهي جد ضئيلة بالنسبة للبترول الخام ، ويمكن اتخاذ ذلك مؤشرا على امكان تحمل السوق لنسب عالية من رفع السعر دون انخفاض كبير في المبيعات ( وهذا ما حدث بالفعل لدى رفع الاسعار بنسبة تفوق ٣٠٠٪ عام ١٩٧٣ . ومع ذلك لم تنخفض المبيعات بأكثر من ١٠٪ ، وحتى هذا الانخفاض الضئيل يمكن ارجاع جزء منه الى حالة الانكماش الاقتصادي في السوق آنئذ ) .

من المعلوم أيضا أن البترول الخام هو سلعة يجرى تداولها أساسا في الاسواق العالمية ، وسعرها في السوق العالمي هو الذي يثير اكثر الجدل في عالمنا المعاصر ، وبالتالي فان اعتبار مستوى الدخول في السوق يتعلق بدخول الامم ، وقدرتها على دفع فاتورة وارداتها البترولية ، واثار السعر على موازين مدفوعاتها ، وهذا هو التعبير المباشر لقدرة السوق على الدفع ، حيث كان من أهم ما اثير ضد اسعار عام ١٩٧٣ هو عجز الدول المستوردة ( خصوصا النامية ) عن تمويل مشترياتها من البترول ، وهذا في تقديرنا يجب ان يؤثر على اسلوب الدفع وتوقيت الدفع ، ولكنه ليس بالضرورة العامل الحاسم في تحديد السعر . كما يمكن ايضا النظر اليه كعامل مؤثر في قرارات تكييف السعر الاساسي طبقا لاعتبارات مختلفة ، وهو ما سوف نبحثه في ( ثالثا ) ادناه .

**٣ ــ التسعير على أساس المنافسة :**

يتميز سوق وصناعة البترول بأن السلعة (البترول الخام ) متجانسة في نوعية معينة ، ودوافع شرائها رشيدة ، وليس بها أي شحنات سيكولوجية ، والمعلومات عن اسعارها متوافرة لكل المشترين والبائعين ، وعدد المشترين قليل ، وكذلك عدد البائعين . واذا تذكرنا أن المنافسة يمكن ان تأتي من داخل الصناعة ، كما يمكن ان تأتي من خارجها ( البدائل ) ، وكذلك التمييز بين حالتي التحديد التكتلي والتحديد الانفرادي للسعر ، امكن لنا تقييم أثر المنافسة في ضوء موقفين بديلين :

(أ) حالة تكتل مجموعة الاوبك بتحديد سعر موحد ، وفي هذه الحالة

سيكون هناك مصدران للمنافسة :

ـ منتجو البترول من خارج مجموعة الاوبك ،

ـ منتجو بدائل البترول المختلفة كالفحم والطاقة النووية .

ونلاحظ ان اثر المصدر الاول سيكون محدودا حيث تمثل الاوبك المصدر الاساسي للبترول المعروض في السوق العالمية ، وبالتالي فهي تمارس دور القيادة السعرية في الصناعة . ويتبعها في سلوكها غيرها من المنتجين . كما نلاحظ ان اثر المصدر الثاني محدود ايضا في الاجل القصير حتى لو تجاوز السعر المحدد للبترول اسعار البدائل . وذلك نتيجة لفترة السبق الطويلة والاستثمارات الهائلة اللازمة لتحقيق التحول الى المصادر البديلة ، ولكنه ـ اي الاثر ـ سيكون ملموسا في الاجل الطويل . وبالتالي يجب الا يتحدد سعر البترول بمستوى يهدد بتفاقم او تدهور مركزه التنافسي نسبة الى بدائله .

وعادة ما يطرح في هذا الخصوص تحديد سعر البترول بالقياس الى سعر البدائل . والمفروض نظريا ان امامنا ثلاثة بدائل : ـ

الاول : مجاراة المنافسة بتحديد لسعر معادل البديل .

الثاني : التسعير باقل من المنافسة .

الثالث : التسعير باعلى من المنافسة .

والبديل الاول يحظى بتأييد كبير بين الكثير من المحللين ـ خصوصا اولئك المعنيين بمصالح الدول المنتجة ـ فاذا كان سعر البرميل المعادل من زيت رمال القار مثلا يساوي ٢٠ دولارا ، وجب طبقا لهذا الرأي ان يكون سعر برميل زيت البترول العادي مساويا ايضا لعشرين دولارا ، ومنطق هذا البديل لا ينبعث فقط من تحييد المنافسة السعرية في الاجل الطويل ، وانما ايضا من مفهوم معين « للعدالة » في تسعير المنتجات البديلة لبعضها البعض .

اما التسعير باقل من المنافسة فقد كان الوضع السائد في صناعة البترول منذ امد طويل ، وما زال قائما حتى الان،رغم الارتفاع الكبير في اسعار البترول بعد عام ١٩٧٣ ، ويبدو ان هذا يرجع الى اعتبارين اساسيين : اولهما ان الشركات البترولية والتي كانت تسعر البترول في الماضي لم يكن يهمها اعطاء سعر عادل للدول المنتجة ، وثانيهما غلبة مفهوم التكلفة التقليدي على الصناعة، حيث لا يوجه الانتباه عادة الى «تكلفة الاستنزاف» والتي سبق ان اشرنا اليها ، وبالتالي تبدو تكلفة انتاج وتسويق البترول رخيصة للغاية بما لا يبرر رفع سعره ليعادل اسعار البدائل ، انطلاقا من منطق اقتصادي يقضي باستغلال المصادر الارخص اولا ، وربما كان ذلك مقبولا في الدولة الواحدة ،

ولكننا اذ نتحرك الى المستوى الدولي تدخل اعتبارات المصالح القومية في الحساب ويتعين بالتالي رفض هذا المنطق .

هذا ، وينادي البعض بأن التسعير بأعلى من المنافسة يمكن ان يحقق هدفين على جانب كبير من الاهمية ، اولهما تشجيع تطوير وتنمية البدائل وكذلك تنمية جهود التنقيب خصوصا في المناطق البحرية وذات الاحوال الجوية القاسية ، وثانيهما تحجيم الطلب على البترول لاغراض الطاقة وادخاره لاستخدامات اكثر مردودا من وجهة نظر انسانية — خصوصا في مجال البتروكيماويات .

ويبدو لنا أن البديل الاول هو المقبول عمليا ، والممكن تطبيقه شريطة أن تطور اساليب محددة وواضحة لقياس اسعار البدائل ، ولقياس مزاياها النسبية ، وهو أمر يحتاج الى جهود الكثير من الباحثين لاجراء الدراسات الموضوعية التي تمكننا من الحصول على الاجابات التي نبحث عنها ، فلا يمكن على سبيل المثال قبول الفرض بمعادلة سعر البترول بالتكاليف المباشرة البديلة في حالة استخدام الطاقة النووية ، فهذه الاخيرة تتضمن اخطار تلوث وأمن يجب تحديد تكلفتها أيضا ، ونفس الشيء يقال فيما يتعلق بالفحم كبديل فبالاضافة لتكاليفه طبقا للحسابات التقليدية يجب ان نأخذ في الحسبان تكاليف التلوث وكذلك التكاليف المتمثلة في الظروف غير الانسانية التي يضطر عمال المناجم للعمل فيها حال الاعتماد على الفحم .

(ب) حالة عدم اتفاق مجموعة الاوبك على سعر موحد . وفي هذه الحالة سيكون مصدر المنافسة كافة المنتجين الاخرين ( خلاف الدولة محل البحث ) وكذلك كافة منتجي بدائل البترول ، واذا كنا قد عالجنا المنافسة من البدائل بشيء من التفصيل اعلاه ، فيحسن أن نركز الان على المنافسة فيما بين منتجي البترول انفسهم .

في ظل ذلك سوف تشتد المنافسة في السوق ، وسيقبل العملاء على السعر الارخص وهنا سيجد ذوو السعر الاعلى انهم مضطرون الى احد امرين :

— أما مجاراة المنافسة وتخفيض سعرهم ليعادل السعر الرخيص .

— او تخفيض اهدافهم البيعية بحيث يبيعون فقط الكميات التي يعجز ذوو السعر الرخيص عن الوفاء بها بسبب القيود على مرونة العرض لديهم .

واذا لم يتوافر الحرص لدى اعضاء الاوبك على تماسك منظمتهم ومصالح دولهم ، فان هذا الوضع ( وجود اكثر من سعر معروض ) يهدد

بنشوب حرب اسعار ، وصناعة البترول بطبيعتها ارض خصبة ــ كما سبق التنويه ــ لعدم استقرار الاسعار ، وان كان يخفف من حدة هذا الخطر وجود حدود لامكانات زيادة العرض من قبل ذوي السعر الرخيص ، فالسعودية مثلا بعد انقسام الاوبك حول التسعير في ديسمبر ١٩٧٦ لا تستطيع في الاجل القصير ان تزيد انتاجها الا بحوالي ٣ ملايين برميل يوميا ، وهو ما يمكن أن تعوضه الدول الاخرى بتخفيض في مبيعاتها ، ونفس الشيء بالنسبة لدولة الامارات العربية ، وهي الدولة الاخرى التي قررت البيع بسعر اقل .

وعموما فان وجود سعرين حاليا في سوق البترول معروضين من قبل اعضاء الاوبك ، سوف يؤدي منطقيا الى ان الشركات البترولية العالمية ستشتري بالسعرين ثم تعود لعرض ما تشتريه في السوق العالمي بسعر ثالث بينهما يكون اقرب الى السعر الموردة به الكميات الاكبر وبنسبة تلك الكميات الى الكميات الاجمالية المشتراه .

## ٤ ــ التسعير على أساس تحقيق عائد معين :

يقرر كابلان (١٠) ، استنادا الى دراسته لسياسات واسس التسعير في مشروعات الاعمال الكبيرة ، أن بعض الشركات تحدد السعر على اساس تمكينها من تحقيق معدل معين للربح ، ونفس الفكرة يمكن تطبيقها لدى تسعير البترول الخام مع تعديل في مفهوم العائد ، بحيث يعني ايرادات مبيعات البترول .

فحيث أن البترول ثروة ناضبة ، وهو ايضا مصدر الدخل الوحيد أو شبه الوحيد في عدد كبير من الدول المصدرة ، فان الحكومات المعنية يهمها خلق مصادر بديلة للدخل تحل تدريجيا محل البترول ، ويتطلب خلق هذه المصادر تمويلا من عائدات البترول ، وبالتالي يمكن البدء بحساب العائدات المطلوبة ، وفي ضوء معرفة الكميات الممكن بيعها يتحدد السعر الذي يمكن البيع به .

ولا بد في هذه الحالة من التفرقة بين مجموعتين من الدول المصدرة لبترول :

(أ) المجموعة الاولى ، وتضم الدول قليلة السكان ومحدودة الطاقة الاستيعابية ( السعودية ، الكويت ، قطر ، دولة الامارات ، ليبيا ) . وهي تمتلك ٢/٣ احتياطي الاوبك من البترول وتسهم بنصف الانتاج تقريبا ، ومتوسط العمر المتوقع لاحتياطياتها حوالي ٥٠ سنة . هذه المجموعة اولا ليست لديها حاجة ملحة لزيادة عائداتها ، وثانيا لا تريد تشجيع ظهور بدائل قوية للبترول في وقت قريب ، بل يهمها استمرار الطلب لفترة طويلة وعلى ذلك

فستؤدي حسابات هذه المجموعة للسعر من خلال تقدير العائدات المطلوبة الى سعر منخفض نسبيا .

(ب) المجموعة الثانية : وتضم الدول ذات الكثافة السكانية الاعلى . وذات الطاقة الاستيعابية الاكبر ( ايران ، العراق ، الجزائر ، فنزويلا ، اندونيسيا ، الخ ) . وهي تمتلك الثلث الباقي من احتياطيات الاوبك البترولية، ومتوسط العمر المتوقع لاحتياطياتها اقل من المجموعة الاولى بكثير . هذه المجموعة اولا لديها حاجة ملحة لزيادة عائداتها . وثانيا لا يهمها استمرار الطلب على البترول لفترة طويلة لسببين : اولهما ان عمر احتياطياتها قصير على اي حال ، وثانيهما انها تجتهد حاليا في تثبيت دعامات جديدة وبديلة لاقتصادياتها خلاف البترول . وعلى ذلك ، فسوف تؤدي حسابات هذه المجموعة الى طلب سعر اعلى للبترول .

وهذا بالفعل ما يحدث لدى مباحثات اعضاء الاوبك حول الاسعار . حيث نجد الاتجاهين متعارضين . والتفسير واضح كما رأينا . مما يعني ان هذه الطريقة في التسعير لها قيمة عملية كبيرة . وهي وان كانت لا تمدنا بالضرورة برقم محدد ومتفق عليه من كل الاطراف . فهي على الاقل تحدد اتجاها اساسيا نحو مستوى اسعار معين يميل الى الانخفاض او يميل الى الارتفاع ، حسب العائد الذي تريد كل دولة تحقيقه من مبيعاتها البترولية .

وحتى اذا كان جزء من دوافع المحيدين لمستوى منخفض يتعلق بالرغبة في اطالة المدى الزمني للطلب على البترول ، فذلك ايضا يعني رغبة في تعظيم العائد على المدى الطويل ، ولو على حساب خفض العائد المحقق في المدى القصير ، ففكرة العائد المطلوب واردة ايضا .

هذا ، ويطلق علماء التسويق على هاتين السياستين البديلتين في التسعير :

- سياسة الكشط (١١) ، وتعني تحديد سعر اعلى وتحقيق اقصى عائد في الاجل القصير ، خصوصا قبل ان تتمكن المنافسة من دخول السوق على نطاق واسع .

- سياسة التمكن (١٢) ، وتعني تحديد سعر منخفض لتنمية الحصة السوقية وللمحافظة على المركز التنافسي في الاجل الطويل ، وعدم تشجيع دخول المنافسة الى السوق .

## ثانيا ــ أسس قرارات الفروق النسبية للاسعار :

ليست كل خامات البترول متجانسة ، ولا هي تنتج على نفس المسافة من سوق الاستهلاك ، وعلى ذلك فجاذبيتها للمستهلك ، وتأثيرها على التكاليف في المراحل التالية للصناعة ، وتكاليف نقلها ، وقدرتها ايضا على تلبية انماط الطلب على المنتجات البترولية ، تتفاوت . ويكون من المنطقي أن ينعكس ذلك على السعر المطلوب لخام معين ، وبالتالي اذا فرضنا اننا توصلنا الى السعر الاساسي للخام القياسي يجب ان ننتقل كخطوة ثانية الى حساب الفروق النسبية للاسعار حسب العوامل الرئيسية من وجهة نظر السوق ، وتلك هي فروق الكثافة ، وفروق نسبة الكبريت ، وفروق تكاليف النقل ، وهذا ما سوف نحاول استكشاف أسسه باختصار في الصفحات التالية . (١٣)

### ١ ــ فروق الكثافة (١٤)

ينبغي التنويه الى ان هناك معنيين مختلفين لفروق الكثافة حسب انعكاسها على السعر :

- هناك أولا فروق السعر التي تترجم تقلبات درجة الكثافة الفعلية في نفس الخام حول الدرجة المعلنة له ، حال تجاوز تلك التقلبات حدودا معينة ، لتكن درجة كاملة مثلا ، والاهمية التجارية لهذه الفروق محدودة ، وهي لا تعنينا في هذا البحث بالدرجة الاولى .
- وهناك ثانيا فروق السعر التي تترجم فروق الكثافة المعلنة لخامات مختلفة ، وهذه تتفاوت على نطاق واسع بسبب تفاوت درجات الكثافة على نطاق واسع ، وهذه هي التي تعنينا في هذا البحث ، حيث نعني بتحديد الفروق النسبية للاسعار بين الخامات المختلفة ، بعد أن انتهينا من تحديد السعر للخام القياسي .

جرت الشركات البترولية في الماضي على ربط خامات الشرق الاوسط في هيكل أسعار متكامل على أساس اسناد فرق يعادل ٢ سنت / برميل لكل درجة كثافة كاملة بمقياس معهد البترول الامريكي (١٥) ، ولا شك ان هذه القيمة محددة بطريقة اجتهادية او تقريبية ، وهي وان ادت غرض التمييز في تسعير الخامات المختلفة ، الا انها لا تغني عن الحاجة الى تحديد أساس واضح ومفهوم لحساب فرق السعر المرتبط بالكثافة .

لا قيمة للبترول الخام ما لم يتحول الى اشباعات سوقية محددة ، وهذا التحول لا يكون الا اذا تحول الخام الى منتجات بترولية تلبي احتياجات سوقية

قائمه . والقدرة على تلبية هذه الاحتياجات هي مقياس قيمة المنتجات واهم محددات اسعارها ، والتي تنعكس على اسعار الخام الممكن تحقيقها وعلى ذلك فكلما كان خام معين أقدر على اعطاء منتجات اكثر طلبا واكثر قيمة في السوق ، كلما وجب فرض سعر أعلى له . والمفروض نظريا أن البترول الاقل كثافة ( وبالتالي ذا الدرجة الاعلى بمقياس معهد البترول الامريكي ) يعطي نسبة أعلى من المنتجات البترولية الاكثر طلبا والاعلى قيمة في السوق ، وهي المنتجات الاخف .

يصبح المطلوب للوصول الى اساس محدد لفروق الكثافة النسبية في الاسعار ، اولا أن نثبت أن هذا الفرض النظري صحيح ، ثم ثانيا نقيس القبول الفعلي لتلك المنتجات الاخف في السوق ، ونقيم مساهمتها في الايراد المتحقق .

بخصوص النقطة الاولى ، يتعين ان نحدد السبب في ارتفاع مقياس الكثافة ، وهذا قد يكون واحدا من أمرين : (أ) احتواء الخام على نسب أعلى من المنتجات الخفيفة الممكن الحصول عليها بالتقطير ، او (ب) الطبيعة الكيماوية الخاصة للخام ذي النسبة العالية من الهيدروكربونات البارافينية ، والتي تجعله أخف من الوضع العادي ، ويكون ارتفاع مقياس الكثافة للسبب الاول مرتبطا بالاساس الذي نقترحه لفروق السعر ، وهو قدرة الخام على اعطاء منتجات خفيفة بنسبة اعلى من غيره ، اما اذا كان السبب الثاني هو المسئول عن ارتفاع مقياس الكثافة ، فذلك الارتفاع لا يعني نسبة اعلى من المنتجات الخفيفة ، وبالتالي لا يجب ان ينعكس بعلاوة في السعر .

وعلى ذلك فقبل محاولة اسناد اي قيمة لفروق الكثافة يجب تحديد الى اي من النوعين السابقين تنتمي الخامات تحت البحث ، وسوف يتطلب ذلك تحليلات وقياسات معقدة لا محل لتفصيلها هنا ، ولكن يمكن الاسترشاد تقريبا بنقطة الغليان (١٦) وقبل أن نترك هذه النقطة يذكر كمثال على اهمية التفرقة بين النوعين أن الخام الليبي رغم ارتفاع مقياس كثافته فانه يعطي نسبة اقل من المنتجات الخفيفة بالمقارنة بخامات الخليج العربي ذات مقياس الكثافة الاقل .

نخلص من ذلك الى انه بالنسبة لعائلة معينة من خامات البترول ذات الطبيعة الكيماوية المتشابهة فان هناك علاقة خطية بين مقياس الكثافة ونسبة المنتجات الخفيفة الممكن الحصول عليها ، وبالتالي يمكن بحساب المردود من تلك المنتجات عند طرحها في السوق اسناد فروق سعرية تتمشى مع فروق الكثافة ، كما يمكن الاسترشاد بالقواعد التالية : (١٧)

أ ) اسعار الخامات المختلفة مرتبطة خطيا بالكثافة .

ب) نسبة المنتجات الخفيفة مرتبطة خطيا بكثافة الخام .

ج ) التقييم الاجمالي للمنتجات مرتبط خطيا بكثافة الخام .

د ) هامش التكرير للبرميل ثابت تقريبا بصرف النظر عن كثافة الخام (١٨).

٢ — **فروق الكبريت (١٩)** .

يتواجد الكبريت في كل الخامات البترولية تقريبا ، وان يكن بنسب متفاوتة ، ويسبب وجود الكبريت مشكلات مختلفة لدى التكرير ولدى الاستهلاك النهائي للمنتجات البترولية . يمكن تصنيف هذه المشكلات او الاثار السلبية للكبريت في ٣ بنود :

أ ) مشكلات صيانة في معامل التكرير ، وبالتالي زيادة في التكاليف .

ب) تكاليف فصل الكبريت من المنتجات .

ج ) تكاليف تلوث البيئة .

وعلى ذلك جرى حساب فروق الكبريت في الماضي على اساس أنها جزاء أو خصم من السعر مقابل كل مستوى من الكبريت أعلى من الحد الاقصى المقبول لنسبة الكبريت في خام معين .

أما منح علاوة على السعر لانخفاض نسبة الكبريت عن ذلك الحد فقد كان مثار جدل ، ونحن نعتقد أن هناك مبررا لمنح مثل هذه العلاوة ، فطالما اننا قبلنا مبدأ الخصم من السعر حال وجود زيادة في التكاليف ، فلا بد أن نقبل مبدأ العلاوة على السعر حال وجود وفورات في التكاليف .

هذا ، واذا سلمنا بما سبق ، فان مشكلة تحديد مقدار العلاوة او الخصم المرافق لنسبة الكبريت ، تصبح مشكلة حسابية بحته ، ومع ذلك يجب في حساب التكاليف أن تتوافر شروط المقارنة حتى يمكن تطبيق نتائج الحسابات على الحالات الاخرى . كذلك يجب التنويه الى ان بعض عناصر التكاليف يصعب حسابها ، وتكاليف تلوث البيئة تدخل في هذا النطاق . (٢٠)

٣ — **فروق الشحن** (٢١) .

رغبة في تقييد المنافسة وتحقيق مفهوم معين لاستقرار الصناعة اعتمدت الشركات البترولية منذ اتفاقية اكناكاري عام ١٩٢٨ فكرة السعر المعلن على اساس توحيد سعر الوصول ( سيف ) للسوق بصرف النظر عن مصدر الخام ، وعنى ذلك ان السعر في نقطة التحميل كان يحسب بطريقة ارتدادية حيث يساوي السعر الموحد

ناقصا تكاليف الشحن التي تصبح هي العامل الحاكم للسعر ( فوب ) . ورغم أن تكاليف الشحن كانت تحسب افتراضا في البداية على اساس فرض أن كل البترول قادم من خليج المكسيك ، ثم تعدل اسس الحساب بعد ذلك بدخول الصناعة مرحلة نظام نقطتي الاساس ، فان المفهوم كان واحدا في الحالتين ، وان اختلفت النتيجة .

على أي حال ، فان حساب تكاليف الشحن قد أثار دائما صعوبات جمة مع تزايد دور الدول المنتجة في قرارات تحديد الاسعار المعلنة ، ومع تغير اقتصاديات النقل بسبب النمو في احجام الناقلات ، واغلاق قناة السويس ، وظهور مراكز تصدير رئيسية هامة خارج منطقة الخليج . وقد تجلت صعوبة المشكلة في مفاوضات طرابلس السعرية عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، وبدا عسيرا للغاية الاتفاق على قيمة محددة لفرق وفورات تكاليف الشحن .

فلو حاولنا مثلا أن نحسب تكلفة الشحن من الخليج العربي الى اوروبا الغربية ( بغرض مقارنتها بتكلفة شحن البترول الليبي مثلا ) نوجدنا أمامنا ثلاثةنماذج علىالاقل من حيث حجم الناقلة: ناقلة تستطيع المرور بقناة السويس، ناقلةلا تستطيعالمرور سواءكانت محملة اوفارغة، ناقلة تستطيعالمرور فقط وهي فارغة اي في رحلة العودة ، وتتعقد الحسابات اكثر لو أدخلنا احتمالات تخفيف الحمولة قليلا او كثيرا لامكان المرور في رحلة الذهاب ، او لو حاولنا المقارنة مع استخدام ناقلة عملاقة حتى السويس ثم منها عبر خط انابيب سوميد الى سيدي كرير على البحر المتوسط ، حيث يعاد استخدام ناقلة عملاقة ، او ربما تستخدم عدة ناقلات أصغر تتجه كل منها الى سوق محدودة الاستيعاب ، وهكذا فان الاحتمالات كثيرة للغاية ، وبالتالي فان تكاليف الشحن ستختلف في كل حالة . (٢٢)

وعلى ذلك فان الفروق في تكاليف الشحن يجب من حيث المبدأ ان تنعكس على السعر ( فوب ) وتصبح المسألة هي مسألة حساب مقدار هذه التكاليف بطريقة دقيقة بقدر الامكان .

## ثالثا — تكييف السعر تبعا لعوامل اضافية

تؤدي الخطوتان السابقتان الى التوصل الى السعر الاساسي الابتدائي بالنسبة للخام القياسي ، وكذلك بالنسبة للخامات الاخرى حسب فروقها النسبية عن ذلك الخام القياسي ، ولكن ذلك السعر الاساسي قد لا يطبق مباشرة سواء على مستوى العموم او على مستوى الصفقات الخاصة .

فالمفروض — تسويقيا — أن ذلك السعر يمثل مستوى معينا للسعر يجرى بعد ذلك تكييفه وتعديله طبقا لمجموعة من الاعتبارات الاضافية .

نقصد بالاعتبارات الاضافية مجموعة متغيرة من العوامل ترى الدولة او مجموعة الدول المصدرة للبترول وجوب مراعاتها في السعر النهائي الذي تطلبه لبترولها ، ويمكن ان تضم مجموعة العوامل تلك عناصر متنوعة للغاية وتتغير تبعا لتغير المكان والزمان والقدرات والاحوال الاقتصادية ، الخ ، وهي تؤدي الى سعر جديد مختلف عن السعر الاساسي ، يصبح هو السعر النهائي الذي يعرض به البترول في السوق . وسوف نستعرض فيما يلي نماذج من هذه الاعتبارات الاضافية مع بيان اثرها على حساب السعر النهائي ، وسوف نلاحظ ان هذه العوامل قلما تخضع للحساب الكمي وبالتالي ، فهي تتطلب دائما استخدام التقدير الشخصي لمتخذي قرارات التسعير ، لتحديد مدى تأثيرها سواء في اتجاه الرفع او الخفض للسعر الاساسي ، الذي توصلت اليه الحسابات في الخطوتين السابقتين ، وهذه العوامل ذاتها نتيجة لخضوعها للتقدير الشخصي هي التي تثير اكثر الجدل الدائر حول الاسعار في السوق العالمية ، لانها كما ذكرنا لا تخضع غالبا لاي حساب كمي .

**١ — العوامل السياسية :**

لم تكن اقتصاديات وشئون صناعة البترول ابدا بمعزل عن المؤثرات السياسية وبالتالي لم تكن قرارات التسعير في اي وقت محصنة ضد التأثير السياسي ، سواء من جانب الدول المنتجة او من جانب الدول المستهلكة ، بل انه من الممكن رد الكثير من التطورات البترولية الى دوافع سياسية اضافة الى امكان رد الكثير من التطورات السياسية الى محركات بترولية . كل ذلك لا نحتاج الى سوق الادلة عليه فهو من الحقائق الثابتة في صناعة البترول منذ سنين طويلة .

وعلى ذلك فان متخذي قرارات السعر غالبا ما يتوقع منهم حساب الاهداف والمؤثرات السياسية المرتبطة بقراراتهم ، وتكييف السعر تبعا لها . مثال ذلك رغبة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في مساعدة أوروبا الغربية لاعادة البناء بأسرع وقت لدوافع سياسية ، وانعكس ذلك على مباركة الولايات المتحدة لخطوة توفير بترول ارخص لاوروبا من خلال التحول الى نظام نقطتي الاساس في تسعير البترول .

ومثال ذلك ايضا موقف المملكة العربية السعودية في مؤتمر الاوبك ديسمبر ١٩٧٦ ، حيث أصرت على سعر أقل مما ينادي به الاخرون ، ليس فقط لاسباب اقتصادية ، وانما أيضا — يمكن ان نفترض — لاسباب سياسية

عاق بحث الدول الغربية ( وخصوصا الولايات المتحدة ) على زيادة جهود نحو الوصول الى تسوية قريبة للنزاع العربي الاسرائيلي .

## ٢ــ المسؤولية الاجتماعية (٢٣)

اكتسب مفهوم المسئولية الاجتماعية اهمية كبيرة في السنوات الثلاثين لاخيرة كاحد المؤثرات الاساسية على القرارات الادارية ، خصوصا قرارات تسعير المنتجات المختلفة وتحديد معدلات العائد المحقق على الاستثمار وتحديد لحصص السوقية المستهدفة . وهو ان اقتصر في اغلب المعالجات على تفسير المسؤولية الاجتماعية من منطلق قومي على مستوى الدولة الواحدة، فاننا نرى امكان تطبيق نفس المفهوم في تسعير البترول ليس فقط على المستوى القومي . وانما ايضا على المستوى الدولي . بمعنى ان قرار السعر لا يبعث فقط من احساس بالمسئولية تجاه المجتمع المحلي وانما ايضا تجاه المجتمع الدولي .

واذا كانت اعتبارات المصالح القومية . وبالتالي تاثير الاحساس بالمسئولية تجاهها عند التسعير . مفهومة وعولجت كثيرا . فان الزاوية الدولية للمسئولية الاجتماعية لم تلق نفس الحماس لاسباب واضحة في ضوء غلبة النزعة الى الصراع على النزعة الى التعاون في المجتمع العالمي المعاصر (٢٤) . ومع ذلك فان ممارسات التسعير ومناظراته في السنين الاخيرة تشير الى تزايد الاهتمام بمفهوم المسئولية الاجتماعية على المستوى الدولي . فنذير تدهور الاقتصاد الدولي . ونذير التضخم النقدي العالمي ، ونذير الازمات الاقتصادية في الدول الغنية او الدول النامية كانت جميعا مطروحة كحجج قوية ضد تحديد اسعار البترول في مستوى مرتفع ، وعلى ذلك نجد بين متخذي قرارات السعر في منظمة الاوبك من ينادي بأخذ هذه العوامل جميعا في الاعتبار عند تحديد السعر ، ونلاحظ مثلا ان لجنة خبراء الاوبك كانت قد اوصت برفع السعر لتعويض التضخم بنسبة ٢٦٪ قبيل مؤتمر الاوبك في ديسمبر ١٩٧٦ . ولكن القرارات الناتجة عن المؤتمر كانت اقل من ذلك بكثير .

## ٣ــ المعاملة التفضيلية (٢٥)

يجوز ايضا ان يعدل السعر الاساسي نتيجة لرغبة الدولة المصدرة في اعطاء معاملة خاصة لاحد العملاء لسبب او لاخر ، سواء كان ذلك بصفة دائمة او بصفة مؤقتة ، في شكل اتفاق طويل الاجل ، او بالنسبة لصفقة واحدة او عدة صفقات .

من ذلك مثلا ان تقرر الجزائر او السعودية تصدير البترول الى مصر بسعر خاص لدى اشتراك الاخيرة في معارك حربية دفاعا عن قضايا تهم الطرف البائع . ومن ذلك مثلا ان تقرر السعودية او العراق تصدير البترول الى سوريا بسعر خاص ضمن اتفاق عام يشمل حقوق مرور البترول الى البحر المتوسط عبر اراضي الاخيرة . ومن ذلك ان تقرر واحدة او اكثر من الدول الاعضاء في الاوبك تصدير البترول الى احدى الدول النامية بسعر خاص لمساعدتها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية .

### ٤ــ الخصومات (٢٦)

هناك ايضا مجموعة كبيرة من الخصومات التي يمكن ان تمنح للمشتري سواء لتعجيل الدفع ، او لموقعه في قناة التوزيع ، او لخدماته كوسيط وليس مستهلكا للخام ، او لتحمل المشتري جزءا من تكاليف الترويج ، او لضمان بيع كمية كبيرة منتظمة ولمدة طويلة ، او لغير ذلك من الاسباب .

وهذه الخصومات سوف تختلف من دولة الى اخرى ، كما انها ستخضع لدرجة عالية من التقدير والاجتهاد ، وفي اي الاحوال فانها تؤثر على السعر النهائي الذي يتحمله المشترى .

تلك مجموعة من النماذج للاعتبارات الاضافية التي يجب تكييف السعر الاساسي طبقا لها ، واثرها كما ذكرنا لا يخضع في الغالب للحساب الكمي وتحتاج لتحديد اثرها الى درجة كبيرة من التقدير والاجتهاد من جانب متخذي قرارات التسعير .

وبانتهاء الخطوات الثلاث السابقة نكون قد توصلنا الى السعر النهائي الذي يطلبه مصدر او مصدرو البترول ، ولكن ذلك يعد سعرا نهائيا طالما ان محدداته لم تتغير وطالما ان المحيط التسويقي لم يتغير ، فاذا تغيرت المحددات والمحيط التسويقي وكذلك اذا تغيرت الاهداف والموارد الداخلية وجبت مراجعة السعر ، وهذا ما سوف نبحثه فيما يلي :

## رابعا ــ قرارات مراجعة السعر

ان مراجعة السعر واجب محتم على اى ادارة مسئولة عن تسويق اي منتج سواء على المستوى المحلي او المستوى الدولي ، والبترول ليس استثناء لذلك المبدأ ، فالمزيج التسويقي كله (بما في ذلك السعر ) هو تصور الادارة لاسلوب الموازنة بين مواردها واهدافها الداخلية من جهةوبين عناصر المحيط الخارجي ، وهذه جميعا دائمة التغير ، ويجب بالتالي العمل باستمرار على اعادة التوازن حيث يختل نتيجة لتغير داخلي او خارجي .

وعلى الرغم من وضوح هذا المنطق وبساطته ، فان كل المعالجات السابقة تقريبا لقضية مراجعة السعر قد كرست اهتمامها وانتباهها الى نوع واحد من التغيرات ، باعتباره وحده الذي يقضي بمراجعة السعر ، وذلك هو التغير في القوة الشرائية للدولار ( عملة تحديد اسعار البترول) ، ونحن وان كنا نعتقد باهمية هذا التغير ، فاننا لا نعتقد انه التغير الوحيد الذي يستحق الاهتمام ويحفز على مراجعة السعر .

ترتيبا على ذلك ، فانه اذا تغيرت ظروف المنافسة ، او قوة البدائل ، او قدرة المشترى على الدفع ، او الظروف السياسية ، او اي من العوامل والاعتبارات السابق التعرض لها في الخطوات الثلاثة السابقة كأسس لتحديد السعر الاساسي ولتحديد الفروق النسبية ولتكييف السعر ، فمن الواجب المباشرة بمراجعة السعر ليتلاءم والوضع الجديد ، واضافة الى ما تقدم ، فانه اذا طرأ تغير على القوة الشرائية للدولار ، وجبت ايضا مراجعة السعر .

ونحن وان كنا نؤمن بهذا المدخل المتكامل في مراجعة السعر ، فاننا لنقص المعلومات عن المتغيرات الاخرى — وليس لعدم ادراك اهميتها — سنقتصر فيما يلي على عرض اثر التضخم على الاسعار البترولية ، وبالتالي وجوب المراجعة المستمرة للسعر .

يوضح الجدول التالي (٢٧) تطور الاسعار المعلنة للبترول السعودي واثر التضخم على السعر الفعلي المتحقق بعد تخفيض الاسعار المعلنة بموجب الرقم القياسي للاسعار في الولايات المتحدة وكذلك بموجب الرقم القياسي للاسعار في دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومنه تتضح الاثار الكبيرة للتضخم على السعر الحقيقي .

وعلى ذلك اذا قدرنا ان نسبة التضخم في احدى السنوات تبلغ ٧٪ فيجب رفع السعر للبترول الخام بنفس النسبة ، اذا اردنا المحافظة على الدخل الحقيقي المتحقق .

ولكن الامر ليس بهذه البساطة طبعا ، حيث يدور الجدل حول حساب نسبة التضخم ، فهل هي نسبة التضخم العامة لكل السلع في كل العالم ؟ام هي نسبة التضخم في الدول المستهلكة ؟ ام هي نسبة التضخم في الولايات المتحدة ؟ ام هي نسبة الارتفاع في اسعار المبلغ المستوردة من الدول المتقدمة؟ ام هي نسبة الارتفاع في اسعار مجموعة مختارة من السلع ؟

وكيف نختار هذه السلع ؟ وما هي مراجع القياس ؟ ومن الذي يقيس ؟ وكل تلك قضايا لم تحسم في سوق البترول حتى الان حسما تاما .

المتوسط السنوي لسعر البرميل المعلن مخفضا بالرقم القياسي لاسعار الجملة بالولايات المتحدة وبمتوسط الارقام القياسية للاسعار في دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
مثال : الزيت العربي الخفيف (٣٤ )فوب راس تنورة

| السنة | السعر المعلن دولار | الرقم القياسي للاسعار بالولايات المتحدة ١٩٤٧=١٠٠ | السعر المعلن تخفيضه تبعا لـ(٣) دولار | الرقم القياسي بمنظمة التعاون والتنمية ١٩٤٧=١٠٠ | السعر المعلن بعد تخفيضه تبعا لـ(٥) دولار |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٤٧ | ٢ر١٨ | ١٠٠ | ٢ر١٨ | ١٠٠ | ٢ر١٨ |
| ١٩٤٨ | ٢ر٠٦ | ١٠٨ر٢ | ١ر٩٠ | ١١٤ر٧ | ١ر٨٠ |
| ١٩٤٩ | ١ر٨١ | ١٠٢ر٩ | ١ر٧٦ | ١١٩ر١ | ١ر٥٢ |
| ١٩٥٠ | ١ر٧١ | ١٠٦ر٩ | ١ر٦٠ | ١٢٢ر١ | ١ر٤٠ |
| ١٩٥١ | ١ر٧١ | ١١٩ر١ | ١ر٤٤ | ١٣٥ر٣ | ١ر٢٦ |
| ١٩٥٢ | ١ر٧١ | ١١٥ر٨ | ١ر٤٨ | ١٤٧ر٠ | ١ر١٦ |
| ١٩٥٣ | ١ر٨١ | ١١٤ر٢ | ١ر٥٨ | ١٤٧ر٠ | ١ر٢٣ |
| ١٩٥٤ | ١ر٩٣ | ١١٤ر٥ | ١ر٦٩ | ١٥٠ر٠ | ١ر٢٩ |
| ١٩٥٥ | ١ر٩٣ | ١١٤ر٨ | ١ر٦٨ | ١٥٢ر٩ | ١ر٢٦ |
| ١٩٥٦ | ١ر٩٣ | ١١٨ر٦ | ١ر٦٣ | ١٥٨ر٠ | ١ر٢٢ |
| ١٩٥٧ | ١ر٩٩ | ١٢٢ر٠ | ١ر٦٣ | ١٦١ر٩ | ١ر٢٣ |
| ١٩٥٨ | ٢ر٠٦ | ١٢٣ر٧ | ١ر٦٦ | ١٦٩ر٠ | ١ر٢٢ |
| ١٩٥٩ | ١ر٩٠ | ١٢٣ر٩ | ١ر٥٣ | ١٧١ر٦ | ١ر١١ |
| ١٩٦٠ | ١ر٨٠ | ١٢٤ر١ | ١ر٤٥ | ١٧٥ر١ | ١ر٠٣ |
| ١٩٦١ | ١ر٨٠ | ١٢٣ر٥ | ١ر٤٦ | ١٨٠ر٠ | ١ر٠٠ |
| ١٩٦٢ | ١ر٨٠ | ١٢٣ر٩ | ١ر٤٥ | ١٨٧ر٩ | ٠ر٩٦ |
| ١٩٦٣ | ١ر٨٠ | ١٢٣ر٥ | ١ر٤٦ | ١٩٦ر٣ | ٠ر٩٢ |
| ١٩٦٤ | ١ر٨٠ | ١٢٣ر٨ | ١ر٤٥ | ٢٠٤ر٢ | ٠ر٨٨ |
| ١٩٦٥ | ١ر٨٠ | ١٢٦ر٣ | ١ر٤٣ | ٢١٣ر٠ | ٠ر٨٥ |
| ١٩٦٦ | ١ر٨٠ | ١٣٠ر٥ | ١ر٣٨ | ٢٢١ر٠ | ٠ر٨١ |
| ١٩٦٧ | ١ر٨٠ | ١٣٠ر٧ | ١ر٣٨ | ٢٢٧ر٧ | ٠ر٧٩ |
| ١٩٦٨ | ١ر٨٠ | ١٣٤ر٧ | ١ر٣٤ | ٢٣٤ر٨ | ٠ر٧٧ |
| ١٩٦٩ | ١ر٨٠ | ١٣٩ر٢ | ١ر٢٩ | ٢٤٦ر٤ | ٠ر٧٣ |
| ١٩٧٠ | ١ر٨٠ | ١٤٤ر٣ | ١ر٢٥ | ٢٦٠ر١ | ٠ر٦٩ |
| ١٩٧١ | ٢ر٢٣ | ١٤٨ر٨ | ١ر٥٠ | ٢٧٦ر٤ | ٠ر٨١ |
| ١٩٧٢ | ٢ر٣٨ | ١٥٥ر٧ | ١ر٥٣ | ٢٩٢ر١ | ٠ر٨١ |
| ١٩٧٣ | ٣ر٧٦ | ١٧٧ر١ | ٢ر١٢ | ٣١٨ر٠ | ١ر١٨ |

من جهة اخرى يحاول احد الباحثين (٢٨) ان يتوصل الى دالة سعرية للبترول الخام يجرى تطبيقها في المراجعة السعرية مستقبلا ، استنادا الى فرضين اساسيين :

١ــ ان اسعار عام ١٩٧٤ مناسبة لكي تكون اساسية سواء من حيث السعر اومن حيث الطلب على البترول لاغراض الطاقة ولاغراض استخدامه كمادة خام في الصناعات البتروكيماوية .

٢ــ ان حجم الانتاج (وبالتالي المبيعات ) سيتقرر من قبل الدول المنتجة للبترول في ضوء توقعات الحجم الاجمالي للاستهلاك ، لضمان استمرار التوازن في سوق البترول .

والدالة السعرية المقترحة هي :

س = أ(ط١ن +ط٢)

حيث :

ــ س تمثل سعر البترول الخام .

ــ أ مقدار ثابت بالظروف القياسية لعام ١٩٧٤ .

ــ ط١ الطلب على البترول الخام لاغراض الطاقة .

ــ ط٢ الطلب على البترول الخام لاغراض البتروكيماويات (١ مثلا ).

ــ ن (<١) تمثل مدى رغبة الدول المنتجة لاستخدام السعر كوسيلة للحد من استهلاك البترول والطلب عليه لاغراض الطاقة ، ويصير اختيار قيمة (ن) تبعا للسياسة التي تقرها الدول المنتجة للبترول .

فاذا افترضنا ان (ن) تعادل ٥/٤ مثلا ، فانه بالتعويض في الدالة السابقة عن س ، ط١ ، ط٢ لعام ١٩٧٤ يمكن ايجاد قيمة أ ، وتستخدم هذه القيمة لتحديد السعر في اي سنة مقبلة في ضوء تقدير ط١ ، ط ٢، واستنادا الى ان ن،أ معلومتان .

وبعد تحديد السعر ، يتم تصحيحه بالطرق القياسية المعروفة في ضوء معدل السعر القياسي لمجموعة السلع الرئيسية التي تستوردها الاقطار النفطية من الاقطار الصناعية مع اعتبار ١٩٧٤ كسنة اساس .(٢٩)

## الخلاصة

استهدف هذا البحث اقتراح وتقييم عدد من الاسس البديلة التي تصلح كأساس موضوعي لتحديد اسعار البترول الخام في السوق العالمية .

تم اولا تمييز اربعة انواع مختلفة من قرارات التسعير ، يعتبر كل منها مختلفا في اسسه عن الاخر ، تلك القرارات هي :

١ــ قرار تحديد السعر الاساسي الابتدائي للخام القياسي .

٢ــ قرار تحديد فروق الاسعار النسبية للخامات الاخرى ، للوصول الى اسعارها الاساسية الابتدائية .

٣ــ قرار تكييف السعر الاساسي الابتدائي حسب اعتبارات اضافية .

٤ــ قرار المراجعة السعودية في تواريخ لاحقة

ويعتقد الباحث ان التمييز بين هذه القرارات ضروري من اجل التوصل الى معالجة سليمة لمشكلة اسس تسعير البترول .

بالنسبة للقرار الاول تمت مراجعة الافكار التي يطرحها الفكر الاقتصادي والمحاسبي والتسويقي كأسس بديلة للتسعير وثم تقييمها في ضوء امكانيات تطبيقها في الصناعة البترولية ، والاسس التي تم طرحها هي :

١ــ التسعير على اساس التكلفة ، ورؤى في شأنها وجوب تطبيق فكرة التكلفة الاجتماعية كما اقترحت فكرة «تكلفة الاستنزاف » كعنصر رئيسي في التكلفة الاجمالية .

٢ــ التسعير على اساس قدرة السوق ، ونوقشت هنا امكانية تطبيق الفكرة على المستوى الدولي كأساس لتسعير البترول الخام في السوق العالمية .

٣ــ التسعير على اساس المنافسة ، حيث ميزت المنافسة من بدائل البترول كمصدر المنافسة الرئيسي ، وحبذت سياسة مجاراة المنافسة شريطة تطوير اساليب محددة وواضحة لقياس اسعار البدائل ومزاياها النسبية لانها ليست بدائل كاملة ومزاياها وعيوبها مختلفة عن البترول .

٤ــ التسعير على اساس تحقيق عائد معين ، وميزنا هنا بين سياسة الكشط وسياسة التمكن ، مبينين ان صلاحية كل منهما تتوقف على ظروف الدولة محل البحث .

اما بالنسبة للقرار الثاني فقد اوضحنا صعوبات حساب الفروق النسبية المختلفة ، ثم بيّنا الاساليب الممكنة لحسابها فيما يتعلق بالكثافة ، ونسبة الكبريت وتكاليف الشحن .

وبفرض ان القرارين الاولين قد انتجا لنا اسعارا اساسية ابتدائية للخامات المختلفة ، فان القرار الثالث يتعلق بالاسعار النهائية التي ستعرض والتي ستتوقف على مجموعة من الاعتبارات الاضافية التي يصعب اسناد قيم كمية لها وتتطلب قدرا كبيرا من التقدير الشخصي والإجتهاد من جانب متخذ القرارات وعرضنا نماذج لهذه الاعتبارات الاضافية شملت العوامل السياسية ومفهوم المسئولية الاجتماعية والمعاملة التفضيلية والخصومات . يؤدي تطبيق للاثر المقدر لهذه العوامل الاضافية الى الوصول للاسعار النهائية المعروضة في السوق في وقت معين .

نأتي بعد ذلك قضية مراجعة السعر في تواريخ لاحقة ، ورغم ان الباحثين اهتموا في الماضي بتبرير تلك المراجعة على اساس تغير الفترة الشرائية

للدولار بالدرجة الاولى ؛ فقد راينا وجوب المراجعة بمدخل متكامل ولدى حدوث اى تغير في محددات السعر الداخلية والخارجية . ثم انتهينا بعرض دالة سعرية مقترحة لتحديد سعر البترول الخام مستقبلا .

## المصادر والحواشي

(1) Producers' Cartel Pricing vs. Individual Priaing.

(2) Initial Basic Price for Reference Crude.

(3) Price Differentials.

(4) Price Reviewing.

(٥) انظر تفصيلا لهذه الانتقادات في :

— محمود صادق بازرعة . **ادارة التسويق** . ( الفصل السادس عشر ) ، **دار النهضة العربية** ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

— شوقي حسين عبد الله . «سياسة تسعير المنتجات» . **مجلة المحاسبة والادارة والتامين** ، ١٩٧١.

(6) Depletable of Non-renewable resource.

(7) Social Cost.

(8) Intrinsic value.

(9) What the Market can Bear.

(10) A.D. Kaplan et al, Pricing in Big Business, the Brookings institution, Washington, D.C., 1958.

(11) Skimming the Market Pricing.

(12) Penetration Pricing.

(١٣) يعكف الباحث حاليا على اعداد بحث مستقل في موضوع فروق الاسعار النسبية ، سينشر قريبا .

(14) Gravity Differenttial.

(15) API

ونلاحظ ان ارتفاع الدرجة بهذا المقياس يعني ان الخام اقل كثافة اي اخف ، **وبالتالي اعلى قيمة** عاده ، ويمكن مراجعة تفاصيل المقياس واهميته وطريقة حسابه في :

— حسين عبد الله . **اقتصاديات البترول** (الفصل الاول) دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠.

(16) True Boiling Point (TBP).

(17) Taki Rifai. The Pricing of Crude Oil . Praeger Publishers, N.Y.: 1975, P. 219.

(18) W.L. Nelson. "Crude Gravity Lihle Affects Operating Cost." OIL AND GAZ JOURNAL. 61,33 (1963): 100, quoled in Ibid. P. 228.

(19) Sulphur Differential.

(20) For details refer to:

- T. Rifai. "Sulfur Pollution and its Impact on the International Petroleum Industry". OPEC SEMINAR. Vienna: June-July 1969.

(21) Freight Differential.

(٢٢) يمكن للتعرف على ابعاد الاحتمالات المختلفة لبدائل الشحن وتكاليفها المقارنة الرجوع الى :

ـ صديق محمد عفيفي . **تصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية** . سلسلة البحوث والدراسات ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، بحث رقم ١٩٧٦/٧٥٤١.

- M. Hubbard. THE ECONOMICS OF TRANSPORYING OIL TO AND WITHIN EUROP. Maclaren & Sons Ltd., London: 1967.

ـ ابراهيم ابو هاشم ، «قناة السويس وحركة النقل البحري للبترول». **مجلة البترول** ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، يوليو/اغسطس ١٩٧٥ ، ص ٣٧ـ ص ٣٨ .

(23) Social Responsibility.

انظر شرحا موجزا لمفهوم المسئولية الاجتماعية في :

ـ سيد الهواري . **الادارة** . مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٩١ـ٩٦.

(٢٤) حتى شعارات الوفاق والتعاون بين القوتين الاعظم لم تمنع وقوع صراعات مختلفة لم تكن القوتين الاعظم بعيدة عنها مثل الصراع بين الهند وباكستان ، والصراع في انجولا ، والصراع في الشرق الاوسط . بل ان العالم يبدو منقسما بوضوح الان الى معسكر الشمال الفقير ومعسكر الجنوب الغني، والصراع بينهما على اشده وتشهد بذلك العثرات المتتالية في حوار الشمال والجنوب . وحتى على مستوى الامة العربية الواحدة نجد امثلة التعاون .

(25) Preferential Treatment.

(26) Dis counts.

(27) Ibrahim M. Oweiss. "Pricing of Oil in world Trade with special Reference to the Pricing of Middle Eastern Oil". NINTH ARAB PETROLEUM CONGRESS. Dubai: March 10 th-16th 1975, quoting several Sources.

(٢٨) زكريا باشا . « اسلوب لتحديد قيمة سعرية للنفط الخام » . **ندوة البترول العربي والافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة** ، بغداد ، ٢٠ ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص٢١.

# الثقافة العربية

ثقافة عربية صنعين ، فكر انساني متفتح ...

مجلة شهرية جامعة - تصدرها
المؤسسة العامة للصحافة
في الجماهيرية العربية الليبية

رئيس التحرير : محمد علي الشويهدي


يشترك في تحريرها نخبة من كبار المفكرين والكتاب والشعراء العرب

نحو ١٣٠ صفحة من القطع الكبير تحوي مجموعة من المقالات والدراسات الفكرية والأدبية والقومية والاقتصادية والعلمية ، إلى جانب الأبواب الثابتة من شعر وقصة وفنون .


ثمن العدد : ليبيا ١٠٠ درهم • ج م ع ١٠٠ مليم • سوريا ١٠٠ قرش • لبنان ١٠٠ قرش الكويت ١٥٠ فلسا • الاردن ١٠٠ فلس • العراق ١٠٠ فلس • البحرين ١٥٠ فلسا دبي : ريال ونصف • السعودية : ريال ونصف • ابوظبي : درهمان مسقط ٢٠٠ بيسه • قطر : ريال ونصف • السودان ١٠٠ مليم • الجزائر : دينار ان تونس ١٠٠ مليم • المغرب : درهم ونصف • عدن ١٥٠ فلسا • اليمن ١٠٠ بقشة

الاشتراك السنوي : في الجماهيرية العربية الليبية : ١,٢٠٠ درهم ليبي ، وخارج الجماهيرية العربية الليبية : ١,٢٠٠ درهم ليبي مضافاً إليها اجور البريد

العنوان : مجلة « الثقافة العربية » ص . ب . ٤٨٤٥ - طرابلس ج.ع.ل.